توظيف الحديث الشريف
في البحث النحويّ (ق٢) (*)

د. فخر الدين قباوة(*)

تاريخ الاحتجاج النحوي:

عندما نتصفح معًا مصادر التراث، لتتبع مقدمات البحث في النحو، نقف على نوادر من النصوص توسع لنا مجال الرؤية، وتفسر ما كان موجزًا أو خِلوًا من الاحتجاج. فقد روي عن أبي الأسود الدؤلي أنه قال: «مِن العرب مَن يقول: لولاي لكان كذا وكذا. وقال الشاعر:

وكَم مَنزِلٍ لَولايَ طِحتَ، كَما هَوَى بأجرامِهِ، مِن قُلّةِ النِّيقِ، مُنهَوِي!

وكذلك: لولا أنتم ولولاكم. ابتداءٌ وخبره محذوف». (١)

ولما بلغ معاويةَ بن أبي سفيان ﷺ قولُ أبي الأسود في محبة أهل البيت:

فإن يَكُ حُبُّهُم رُشدًا أُصِبْهُ ولَستُ بِمُخطِئٍ، إن كانَ غَيّا

أرسل إليه من يُحرِجه بقوله له: أشككتَ- يا أبا الأسود- في حبهم؟ أرشدٌ هو أو غيٌّ؟ فأجابه أبو الأسود بأن يقول لمعاوية: ما كنتُ أحبُّ ألاّ تعلم أنّي متحقّق متيقِّن، في حبهم، أنه رشد. فإن الله ﷻ قال(٢):﴿وإنّا أو إيّاكُم لَعَلَى

(*) نُشر القسم الأول في الجزء الثالث من المجلد الثالث والثمانين في الصفحات ٥٠٣-٥٤٠.

(*) أستاذ النحو وعلوم اللغة والأدب القديم في جامعة حلب.

(١) العقد الفريد ٢: ٤٨٥.

(٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ.

هُدًى أو فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ أفتُرَى اللهَ ﷻ شكّ في ضلالهم ؟ ولكنه حقّقه بهذا عليهم.(٣)

ففي هذين الحَدَثين تجد حضور الاحتجاج، ودقة اختيار النص المزيل للإشكالِ أو التلبثِ في قبول الحكم والاستنتاج. وقد ظهر أن المادة الاستدلالية يتوزعها القرآن الكريم والنثر والشعر القديمان. فالمسألة النحوية ترد في النثر ويُستدل لها بالشعر والنثر أيضًا، وترد في الشعر فيُستدل لها بالنص القرآني. ويؤنسك بصحة زعمنا هذا ما روي عن النبي ﷺ وعن ابن عباس ﷺ من القول: «إذا اشتَبَهَ علَيكُم شَيءٌ في القُرآنِ فاطلُبُوهُ في الشِّعرِ».(٤)

وقد كان لمثل هذا القول الكريم تطبيقات كثيرة، حتى قال أبو بكر بن الأنباري: «وجاء عن أصحاب رسول الله ﷺ وتابعيهم، من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله باللغة والشعر، ما بيّنَ صحة مذهب النحويين في ذلك».(٥) ومن هذا القبيل أن عُمر بن الخطاب ﷺ كان على المِنبر، وسأل عن قول الله تعالى:(٦) ﴿أو يأخُذَهُم عَلَى تَخَوُّفٍ﴾، فقام شيخ من هُذيل وقال: هذه لغتنا. والتخوُّف: التنقُّص. فسأله عُمر: هل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ قال: نعم. وأنشده بيتًا من الشعر. فقال عمر: عليكم بديوانكم، لا تضلّوا. قالوا: وما ديواننا؟ فقال: شعر الجاهلية. فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم.(٧)

(٣) نور القبس ص ٩ – ١٠.
(٤) مجالس ثعلب ص ٣١٧. وانظر المفصل في تاريخ النحو ١: ٧٤ – ٧٦.
(٥) إيضاح الوقف والابتداء ص ٦١ – ٦٦.
(٦) الآية ٤٧ من سورة النحل.
(٧) تفسير القرطبي ١٠: ١١٠. وانظر قول ابن فارس في الصاحبي ص ٢٣٠.

وما أمر المسائل التي كانت بين ابن عباس وبين نافع بن الأزرق – وهي كثيرة كثرةً ظاهرة – بغريب أو خفي على الناس، وقد كان يُسأل عما يؤيّد عبارات قرآنية من كلام العرب، فتقتصر الإجابات على التفسير للآيات الكريمة بأدلة خالصة من الشعر القديم، أو النثر القديم والمعاصر له.(٨) ولهذا وُصفت مجالسه العلمية بأنها تجمع بين تفسير القرآن والعربية والشعر.(٩)

فالعناصر الدائرة في هذه الأحياز هي ثلاثية الأبعاد: النص القرآني الكريم، والنثر العربي القديم، والشعر الذي يوازيه في الفصاحة والبيان القويم. أما الحديث الشريف فلم يرد ذكره في ذلك كله بإشارة أو عبارة أو تعيين، الأمر الذي يرجح غيابه، وأن نسبته في البحث النحوي كانت ٠/١٠٠، أي: صفرًا، إذ إنه لما يكن قد دخل ميادين الاحتجاج والاستدلال والتنظير والتفسير.(١٠) ولعل ذلك راجع إلى ضمور الخبرة الحديثية عند ممثِّل هذه الإجراءات، وهو أبو الأسود الدؤلي. فقد وقفنا على نماذج الاحتجاج النحوي لديه وحده، ولم نجد شيئًا من ذلك فيما جاء عن غيره، وهو قليل النشاط في رواية الحديث، وليس ممن يُذكر بين رجالاته ومشاهيرهم. ونضيف هنا أنه شاعر صاحب ديوان

(٨) انظر الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٥٥– ٢٨٢ وإيضاح الوقف والابتداء ص٦٢– ١٠٢ والكامل للمبرد ٣: ٢٢٢ – ٢٣٠ وسؤالات نافع بن الأزرق.

(٧٠) طبقات القراء ١: ٤٢٦.

(١٠) زعم بعض الدارسين للنحو أن الواضعين الأولين لهذا العلم استشهدوا بالحديث النبوي، وأن أكثر رجال الطبقتين الأولى والثانية من النحويين البصريين قد استشهدوا به، إذ لم يكن الفساد اللغوي قد عم الألسنة. انظر في اللهجات العربية ص٤٩–٥٠. وقول الشيخ أحمد الإسكندري في الجلسة ٢١ من جلسات مجمع اللغة العربية، والشواهد والاستشهاد في النحو ص٣٠٠. وهذا الزعم ليس عليه دليل حتى الآن.

مذكور، وحافظ للعربية ولكثير من لغاتها، وعالم في الشعر والشعراء، وناقد مشهور في التاريخ الأدبي.[١١]

فإذا انتقلنا إلى من تخصص في النحو، وكان له فيه قَدم صدق وتقدم في التنمية والإغناء، استقبلنا تلاميذ أبي الأسود وأضرابهم، وأقدمهم هو نصر ابن عاصم (ت ٨٧)[١٢]، كان قد عرض القرآن على شيخه هذا، وروى عنه القراءة والنحو، وساهم في التقعيد والتفصيل والتعليل والاستدلال، فشارك ابنَ هُرمُز في وضع عوامل الرفع والخفض والجزم وتفصيلات المضاف، وترك للتراث كتابًا في العربية. ويليه في التاريخ عنبسة الفيل بن مَعدان المهري (ت ١٠٠)، برع في النحو وكان راوية للأشعار، ولا سيما شعر جرير والفرزدق.[١٣]

ويستوقفنا بعدُ في تلك المرحلة عبد الرحمن بن هُرمُز الأعرج (ت ١١٧)، وهو من التابعين اتصل بأكثر الصحابة علمًا للقراءة والحديث، وقرأ على أبي هريرة وابن عباس، وكان من المحدّثين الموثَّقين عند الإمام البخاري، وذا علم بأصول الدين والنحو والأنساب، وتصدر للإقراء وعلوم العربية، فأخذ أهل المدينة عنه ذلك.[١٤] ثم نجد بين أيدينا يحيى بن يعمَرالعَدواني (ت ١٢٩)، وهو عالم مأمون وثّقَه النَّسائي وأبو حاتم، وأخذ القراءة والنحو عن أبي الأسود، وروى عن ابن عباس وعبد الله بن عمر وابن مسعود وعائشة، فكان محدِّثًا

(١١) انظر الأغاني ١١: ٥ و ١٦: ٣٧٦.

(١٢) الفهرست ص ٤٦ وبغية الوعاة ٢: ٢١٣ وطبقات النحويين ص ٢١ – ٢٧ ومعجم الأدباء ١٩: ٢٢٤.

(١٣) أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ وطبقات النحويين ص ١١ وإنباه الرواة ٢: ٣٨١ ومفتاح السعادة ١: ١٥٠.

(١٤) طبقات القراء ١: ٣٨١ وأخبار النحويين البصريين ص٢١ وطبقات النحويين ص ٢٦ والمحتسب ١: ٢١١ وإنباه الرواة ٢: ١٧٢ ومفتاح السعادة ٢:١٣١.

ومقرئًا لا يدع الإعراب في كلامه، وعالمًا بالقراءة والحديث والفقه والعربية ولغات العرب، وهو الذي أجرى تعميم نقط الإعجام للمصاحف.(١٥)

وفي طبقة هؤلاء النحاة القدماء يرد لدينا ابنا أبي الأسود عطاءٌ وأبو حرب، والحُرّ بن عبد الرحمن النحوي القارئ، وسعد الرابية بن شداد اليربوعي الكوفي، ومعاوية بن عمر الديلي أبو نوفل بن أبي عقرب شيخ أبي عمرو بن العلاء، وقتادة بن دعامة، وحمران بن أعين النحوي المقرئ، والعلاء بن سيّابة، وأبو الزناد النحوي.(١٦) ويليهم ميمون الأقرن الذي تلمذ لأبي الأسود، ثم على عنبسة الفيل، وصار صاحب النحو بعده، فتخرج به الناس من أمثال عبد الله ابن أبي إسحاق.(١٧)

ثم نقف على عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي هذا (٢٩ – ١١٧)، وهو ممن عاصر أبا الأسود٤٠ سنة ولم يلقه، وإنما أخذ القراءةَ عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، والنحوَ عن ميمون الأقرن وأبي حرب، فرأس الناس بعد شيخه ميمون، وكان قيِّمًا بالعربية والقراءة إمامةً وفهمًا.(١٨) وآخرُ روّاد الدرس

(١٥) طبقات القراء ٢: ٣٧٢ وأخبار النحويين ص ٢٢ ومراتب النحويين ص ٢٥ وطبقات النحويين ص ٢٧ ونور القبس ص ٢١ ومعجم الأدباء ٢٠: ٤٢.

(١٦) طبقات النحويين ص ٣١ ونور القبس ص ٢٣ و ٢٦٧ وإنباه الرواة ١: ٢١ و ٢: ٣٨٢ و ٤: ١٧٩ وبغية الوعاة ١: ٤٩٣ و ٥٧٩ وروضات الجنات ص ٣٤٤ – ٣٦٦ ومفتاح السعادة ٢: ١٥١.

(١٧) مراتب النحويين ص ١٢ وإنباه الرواة ٣: ٣٣٨ ومعجم الأدباء ١٩: ٢١٩ والمزهر ٢: ٤٣٢.

(١٨) أخبار النحويين البصريين ص٢١ ومراتب النحويين ص١٢ وإنباه الرواة ٤: ١٠٤ وطبقات القراء ١: ٤١٠ ونزهة الألباء ص١٢.

النحوي هو حمّاد بن سلمة (ت ١٦٨) القارئ، وإمام الحديث وشيخ البصرة في العربية.(١٩)

وإذا استعرضتَ معي جهود هؤلاء في ميدان النحو، وتتبعت المسائل التي ذُكرت عنهم، تجد أنهم كثيرًا ما عرضوا للقرآن الكريم بوجوه من القراءات، باحثين عن الحكم النحوي فيها. وقد يقفون عند مسائل نحوية تتصل بذلك أو بالشعر.فعندما أنشد الفرزدق في تهديد زوجته بضرّة لها:

تُرِيكِ نُجُومَ اللَّيلِ، والشَّمسُ حَيّةٌ، زِحامُ بَناتِ الحارِثِ بنِ عُبادِ

تعقبه عنبسة بن معدان بقوله: «الزحام مذكَّر» – يعني أنه أخطأ في إسناد الفعل المضارع إلى مؤنث، مع أن الفاعل هو: زحام – فقال له الفرزدق: اغرُبْ.

وقال ابن أبي إسحاق: الزحام له وجهان: أن يكون مصدرًا مثل الطعان والقتال، من قولهم: زاحمته زِحامًا – فهذا مذكر، كما قال عنبسة – أو يكون جمعًا للزحمة يراد بها الجماعة المزدحمة. فهذا مؤنث لأن الزحام هو المزاحمة، كما أن الطعان هو المطاعنة. وقول عنبسة أقوى وأعرف في الكلام.(٢٠)

ورُوي عن ابن أبي إسحاق(٢١) أنّ: أصل الكلام بناؤه على «فَعَلَ»، ثم يبنى آخره على عددِ مَن له الفعل، من المؤنث والمذكر ومن الواحد والاثنين والجمع، كقولك: فَعَلْتُ وفَعَلْنا وفَعَلا وفَعَلُوا. ويزاد في أوله ما ليس من بنائه، فيزيدون الألف كقولك: أعطيتُ. وإنما أصلها«عَطَوتُ». ثم يقولون: «مُعطِي»، فيزيدون

(١٩) أخبار النحويين البصريين ص ٢٤ وبغية الوعاة ١: ٥٤٨ وإنباه الرواة ١: ٣٢٩ وطبقات القراء ١: ٢٥٨ ومعجم الأدباء ١: ٢٥٤.

(٢٠) الموشح ص ١٦٥ – ١٦٦. وانظر المفصل في تاريخ النحو ١: ١١٥ – ١١٦ و١٥١.

(٢١) مجاز القرآن ١: ٣٧٦ – ٣٧٧. وفي المطبوعة: «عن أبي إسحاق». وانظر المفصل في تاريخ النحو ١: ١٥١ – ١٥٢.

الميم بدلاً من الألف، وإنما أصلها «عاطِي». ويزيدون في أوساط «فَعَلَ»: افتَعَلَ وانفَعَلَ واستَفعَلَ، ونحوَ هذا. والأصل: فَعَلَ. وربّما[٢٢] أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل. فمن ذلك في القرآن:﴿وأرسَلْنا الرِّياحَ لَواقِحَ﴾،[٢٣] وإنما يريد: مُلقِحةً، فأعادوه إلى الأصل. ومنه قولهم:

* طوّحَتْني الطَّوائحُ *

وإنما هي «المِطاوِحُ» لأنها المطوِّحةُ. ومن ذلك قول العجّاج:

* يَكشِفُ، عَن جَمّاتِهِ، دَلْوُ الدّالْ *

وهي من: أدلَى دلْوَهُ. وكذلك قول رؤبة:

* يَخرُجْنَ مِن أجوازِ لَيلٍ غاضِي *

وهي من: أغضَى الليلُ، أي: سَكَنَ.

وهذه النماذج من التقعيد والتحليل تدور أساليب الاستدلال منها أيضًا في أفلاك الآيات الكريمة والشعر والنثر، كالذي رأيناه فيما مضى من غياب للنصوص النبوية، مما يجعل نسبتها هنا أيضًا ١٠٠/٠. يعضد ذلك أن نحاة الحجاز يعرضون لبعض المسائل النحوية بالبحث والتحليل، مطوّفين في تلك الأفلاك أنفسها. فقد روي عنهم أنهم احتجوا لقراءة ابن عامر:[٢٤] ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المشرِكِينَ قَتلُ أولادَهُم شُرَكائِهِم﴾، بأن فيها الفصلَ بالمفعول بين المصدر وفاعله المضاف إليه، كما جاء في قول الشاعر:

فزَجَجتُها، مُتَمَكِّنًا، زَجَّ القَلُوصَ أبِي مَزادَهْ

(٢٢) في المطبوعة: وإنما.

(٢٣) الآية ٢٢ من سورة الحِجر.

(٢٤) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام ومعاني القرآن للفراء ١: ٣٥٨.

ومثلَ ذلك ذكر نحويُّو المدينة المنورة، في الاحتجاج للقراءة:[٢٥] ﴿فلا تَحسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وَعدِهِ رُسُلَهُ﴾، فكان نشاطهم النحوي في نفس الخندق الذي يعمل فيه شيوخهم من قدماء النحاة، مما يؤكد الخط المنهجي الذي سار عليه مُنشِئو الدراسة النحوية في عهد النبوة والراشدين.

ثم إن هؤلاء وأولئك – وهم قرابة ٢٠ عالمًا – قلَّ فيهم من كان من رجالات الحديث الشريف. فالمعروف أن عبد الرحمن بن هُرمُز كان عالمًا في الحديث وموثَّقًا عند الإمام البخاري، كما كان يحيى بن يعمَر محدِّثًا وثَّقه أيضًا النَّسائي وأبو حاتم، وحماد بن سلمة إمامًا في الحديث. أما سائر المذكورين فشهرتهم في القراءات والعربية بشكل خاص. ومع هذا فإن ابنَيْ هرمز ويعمَر وحمادًا لم نجد لهم قولاً في غير القراءات الشريفة وليس لهم ذكر في رواية الحديث، فلا أثر لهم فيما نحن بسمته.

ومن هذا يتبين للباحث أن المسيرة النحوية كانت، حتى النصف الأول من القرن الثاني، تستقي أساليبها في الدرس من رجال قلّ زادهم النبوي، وندر لديهم الاستدلال بالأحاديث الشريفة، لفقر فيها من حيث التجربةُ العلمية والخبرة أو المهارة الاستدلالية. ولذلك اقتصر منهجهم على النصوص العربية الأُخرى، أي: القرآن الكريم وكلام العرب من شعر ونثر، وأصبح ذلك سُنّة متبعة بين جمهور النحاة حينذاك.

وإنما اقتصروا على ذلك، في المراحل الأولى من البحث النحوي، لأن الشروع في الاحتجاج كان لبيان ما في كلام العرب من نظائر لغوية للنظم الكريم في التعبير أو الدلالة، كما ترى في كثير من صنيع ابن عباس. هذا نافع

(٢٥) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ومعاني القرآن للفراء ٢: ٨١.

بن الأزرق ونجدة بن عُويمر، يلقيانه بفِناء الكعبة الشريفة، وهو يفسر القرآن الكريم للناس، فيقولان له: إنّا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله، لتفسرها لنا، وتأتينا بمُصادِقه من كلام العرب. فإن الله ﷻ أنزل القرآن بلسان عربي مبين. فيجيبهما ابن عباس: سلاني عما بدا لكما.

وهكذا دار الحوار بين الطرفين، يرد السؤال عن معنى بعض المفردات والتراكيب الغريبة في النص القرآني، ويفسر ابن عباس المعنى الدلالي أو التركيبي لِما سئل عنه، فيقال : وهل تعرف العرب ذلك؟ فيقول: نعم. ثم يلقي من الشواهد الشعرية والنثرية ما يوضحه ويؤيده. على هذه الوتيرة، من الاستشكال والتوضيح والاستدلال، مضت ساعات من الزمن، واستغرقت عشرات من العبارات النثرية والشعرية، لبسط وجوه الدلالة والتعبير(٢٦).

ولعلك تذكر ههنا ما كان من نحويِّي المدينة، في مثل هذا أيضًا. وفي مقابل ذلك كانت مجالس العلم تتناول النصوص الشعرية والنثرية بالنقد، لتبين ما فيها من الدقة والبيان، بأدلة من النثر أو الشعر أو القرآن الكريم. وهذا ما روى التاريخ نماذج منه، في مقولات أبي الأسود الدؤلي، وعنبسة بن معدان، وابن أبي إسحاق، وزهير بن ميمون الفُرقبي... وقد عبّر عن هذه العلاقة الصميمية، بين عناصر الدائرة الاستشهادية، الخليل بن أحمد الفراهيدي – وهو مخضرم أدرك السلف والخلف – حين صنف أقدم كتاب نحوي وصل إلينا، بقوله في الخطبة:

«وقد ألّفنا هذا الكتاب، وجمعنا فيه جُمل وجوه الرفع والنصب والجر والجزم، وجُمل الألفات واللامات والهاءات والتاءات والواوات، وما يجري من اللام

(٢٦) انظر الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٥٥– ٢٨٢.

ألفات، وبيّنّا كل معنى في بابه، باحتجاجٍ من القرآن وشواهدَ من الشعر».[٢٧] فهو يقرر ما رسمه الأسلاف، ويَعد بالتزامه فيما يضع من الدرس النحوي، ممثلاً الواقع الثقافي للعامِلِينَ في ذلك الحقل، والنهج المنبثق عنه في العمليات الإجرائية.

فلقد بدأ علماء الطبقات الأُول نشاطهم النحوي، وهم مشبعون بمحفوظات القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء، وهمُّهم إقامة جسور وقنوات واصلة بين الجانبين، وتعبيد السبل الواشجة، لوضع القواعد الضابطة وتحقيق التواؤم والتظاهر والاتفاق. وقد غاب عنهم ما يمكن أن تقدمه ذخائر الحديث الشريف من خدمة في هذه السبيلِ وتلك القواعدِ والتواشجات، لاعتقادهم أن النصوص النبوية هي جزء من كلام العرب الأقحاح، وليس لها علاقة بما يُسألون عنه أو وظيفة، فلا جديد ولا خصوصية لها في هذا الميدان، ولا داعي لحضورها أو إيرادها.

كذلك شُرعت أسس الدرس النحوي بين أيدي الإمام علي وأبي الأسود، رضي الله عنهما، ومن تلمذ لهما في القرن الهجري الأول، فكانت أساليب الاحتجاج محصورة في هذه الدائرة المحدودة، ينهلون من مَعينها ما يسدد الخطا ويحقق مواصلة الخط الأصولي التقليدي. ثم تداول المنظّرون والباحثون تلك البوادر الأولى وما بعدها، يغذونها بالتفصيل والبيان، على هدي المؤسِّسين من أساليب البحث والاحتجاج والتفسير.

وبذلك أصبحت المواد الاستدلالية المقررة خبرة حاضرة الفعّالية والتوظُّف، ولم يخطر ببالهم توسعة دائرة النهل بالعَلَل، ليُطِلُّوا على السُّنّة الشريفة، ويجعلوا نصوصها مادة احتجاجية أيضًا تُسعف بالمقولات اليومية الطلقة، والعبارات

(٢٧) الجمل في النحو ص ٦٣.

الآنية التي تمثل الواقعية والشمول لكثير من مواقف الحياة، وأساليبَ القول بطلاقة وعروبة فائقة الأصالة والبنيان وبلاغة تصدر عن مجامع الكلم والبيان.

أضف إلى هذا أن الزاد النبوي كان في ذواكرهم خافت الصوت، له وظائفه الشرعية والثقافية الخاصة به، بعيد الحضور والتمثُّل في المقولات النحوية، فلم يدخل حيِّز الخبرة العملية من نشاطهم، ولم يأخذ مجراه فيها مأخذ الآيات ومقولات العرب. ولذا استمرت الجهود منصبَّة في المنهج التقليدي، وما استطاعت أن تلقّحه بنسغ جديد يقوي دعائمه، وينفحه قدرات إضافية تحقق له الشمولَ والتكامل وأداء الواجبات نحو البحث العلمي من ناحية، والوفاءَ للأصالة البيانية في الأحاديث الكريمة من ناحية أُخرى. فالتقليد للنهج المرسوم المعبَّد وغياب التجارب والخبرات المولِّدة هما العثرة في طريق تجديد الأساليب والاستمداد.

وقد كان لي في هذه الزاوية موقف مسعف بالترسيخ والتوضيح. ذلك أنني درّست المواد النحوية على مدى عقود في جامعات المشرق والمغرب، وكنت أسرد الشواهد من الآيات الكريمة وأقوال العرب شعرًا ونثرًا، وقل أن يرد بينها جزء من حديث شريف، وفي الوقت نفسه كنت ألقي محاضرات عن الاحتجاج النحوي بالمسموع من القرآن والحديث وكلام العرب، وكلما وقفت عند العنصر الثاني منها عرضت ما كان عليه النحاة من إجحاف بحقه، وبسطت موجبات الاستمداد منه في الدرس تأصيلاً وتفريعًا وتفسيرًا وتحليلاً.

على هذه الصورة من المزاوجة مضيت عدة عقود، دون أن أشعر بما في ذلك من الإحالة والتناقض، لأوفِّق بين موقفَيَّ المتنافيين هذين. وبعد مضي سنوات وسنوات استوقفني أحد الطلاب، في نهاية محاضرة من تقريري

لإجحاف النحاة ووجوب مخالفتهم فيما سلكوا، وسألني قائلاً: أيها الأستاذ الكريم، نحن نسمع منك هذا التقرير الجازم، ونراك درّستنا ودرّست غيرنا منذ أزمان، مستشهدًا بالآيات القرآنية والمقولات العربية، وقل أن ذكرتَ لنا شاهدًا من الحديث الشريف، لتثبت لنا صحة ما تقول. فكيف توفِّق لنا بين هذا وذاك ؟ فاجأتني عبارات هذا الطالب الذكي الجريء، ولبثت لحظات حائرًا في تأدية الجواب.

ثم ألهمني الله ﷻ المخرج العلمي الحميد، فقلت: يا بُنيّ، إنني أدرس المواد النحوية من الكتب المقررة، وهي شرح الألفية لابن عقيل ومغني اللبيب. وأنا ملزم أدبيًّا أن اعتمد ما جاء في هذه المقررات الجامعية من المصادر، وليس لي الخروج عنها بنصوص غير متوفرة بين أيديكم، ويتعذر عليكم استيفاء ما يحيط بها من الأحكام العلمية والمقاصد المعنوية. فأنا مقيد بالأنظمة واللوائح ومستوياتكم المعرفية، وهذا عذر المضطر غير الباغي ولا العادي، فيما أظن.

على أنني استطعت بعدُ، بصعوبة فائقة مرهقة، أن استخلص من صحيح الأحاديث شواهد غفيرة للأبحاث التي حاضرت فيها أو ألّفتها في الموضوعات النحوية، وحاولت الربط بينها وبين المعلومات المبسوطة بشِق النفس، بعد جهد جهيد لاختيار ما يناسب الموضوع، في وضوحه ومعناه وبساطته وإيجازه وكفايته. وبذلك أقمت علاقة احتجاجية بين تجارب النحو والأحاديث، لأكوّن خبرة بدائية جديدة في الاستدلال، تحتاج إلى المران والمتابعة والوفاء. وهذا ليس من اليسير على كل قاصد، ويتطلب جهود رجالات عظام، يتعاونون عليه ويقدّمون الأسوة الرائدة والزاد العملي الكافي لكل باحث أو دارس أو مؤلِّف.

فالذاكرة الاستدلالية للنحو نشأت ونمت وترعرعت في ذلك الحيِّز اللغوي المحدود الذي فصّلتُ أمره من قبل، وأصبحتْ تدور في فلكه لتأصيل البحث وتفريعه وتحليل جوانبه، دون أن تخترق حرمتَها نصوص مناظرة غير موظفة فيها. ذلك لأن هذه الذاكرة الاحتجاجية لها آلية متميزة في العمل، فهي تقيم شبكة من العلاقات بين المعلومات وأدلتها، عن طرق السمع والقراءة والتدبر والكلام والكتابة والبحث والتطبيق، بالتكرار والاستمرار، حتى تصبح آليّة حادّة الحضور جاهزة للاستعمال، فإذا لمسَتِ الذهنَ معلومةٌ مّا انثالت الأدلة الجاهزة تغذي المجال الفكري وتحقق مقاصده. وكذلك الأمر إذا كان العكس بلمس الذهن دليلٌ مّا، تتوالى المعلومات المبنية عليه أرسالاً متتابعة، ثُبًا ثُبًا وكراديس كراديس.

ولا يمكن المعلوماتِ والأدلةَ البعيدة أن تدخل خلايا هذه الشبكة، إلاّ إذا خضعت لنظائرها الموظَّفة قبل. يعني أنه لابد من مرورها بالقصد أو بالعرَض تكرارًا من القنوات والجسور المعبّدة، في مسالك السمع والقراءة والتدبر والكلام والكتابة والبحث. هنالك تصبح جزءًا أو كالجزء من الخبرة الذهنية وعناصر فعّالة في أُسرة الاستدلال، وتتدخل في الإجراءات العملية للدرس والبحث والتطبيق. وإلاّ فإنها تبقى عائمة في مجالات مغايرة، تبحث لها عن توظيف واستعمال.

ولما كانت الشبكة الاستدلالية، لدى الأجيال القُدمى من النحاة، على ما وصفنا من التخصص والتحيز، فقد لبث النشاط النحوي يجرجر مواده المقررة، ويعيد نظامها بأشكال مجدَّدة وأساليب متنوعة، لكن ضمن الإطار التقليدي الأصيل، حتى كاد أن ينغلق على نفسه. أما المحفوظات اللغوية

المغايرة فقد عاشت بعيدة عن حياضه، في ظلال خبرتها تؤدي الوظائف فيما وُضعت له وشُبّكت فيه وطوّعت لخدمته.

ولقد عرضنا لهذه الزاوية مرارًا، وتقرر لدينا ما كانت عليه القنوات والجسور الاستدلالية بين أئمة النحويين الأوائل، من التحيز والانغلاق. فالإمام عليّ الذي روى أكثر من ٥٠٠ حديث شريف لم يرد عنه أحدها، في المجال النحوي، لأنه كان يضع الخطوط العريضة بدون شرح أو تمثيل أو تقريب. ثم توالى الرجالات من بعده، وهم حَفَظة للآيات والمخزون اللغوي، فانتظمت وترسخت بين أيديهم أسلاك الاحتجاج بما يحفظون في شبكة مغلقة، واستمر ما عندهم من قليل التراث النبوي في أحيازه الخاصة من ذواكرهم، لا يطل على ميدان نشاطهم المتخصص، ولا ينخرط في منظومتهم المعتادة.

وإنما ذكرت قلة ذلك التراث لديهم لِما ظهر من تاريخ ثقافتهم، كما رأينا في مطاوي البحث. وإذا كان أبناء هُرمز ويعمر وسلمة على صلة حسنة بالنصوص النبوية فإن تأثرهم منهجَ شيوخهم، مع كفايته وإغنائه عن اعتماد النظائر الشريفة، قد حجب عنهم توظيفها، فلم يكن منهم إقحامها حيزَ الخبرة للإمداد والاستخدام.

وكذلك كان شأن أمثالهم كالخليل والزجاجي والنحاس، مع تسرب لقليل من المحفوظات المطهّرة، شرعه الخليل فكسر السياج الذي وضعه أسلافه، ورسم الانعطاف التاريخي الناحل في شبكات الاستدلال. وبهذا بدأت تطل بعض الأحاديث على ميدان النحو، تتسرب بنحول بين الأسطر والعبارات منه، لتتفاعل هي ومعلوماته فتصبح عناصر من الخبرة في الإجراءات العملية. ثم اتسعت رقعة الإطلال والتسرب مع الزمن، بمساعي الفارسي والسهيلي

وابن يعيش، لسعة آفاقهم في الحديث الشريف، وتعطير المنهج التقليدي بالنفحات الزاكية. فقد تمكَّن هؤلاء أن يمدوا الدرس النحوي بزاد وافر منه، يناسب ذخائرهم ومقاصدهم من تجديد النسغ الاحتجاجي، وأساليب النهج والخبرة العملية.

وأنت ترى أن الأعداد الوافرة من أسرة النحاة كانت، بشكل عامّ، على صلة ضعيفة بالخبرة الحديثية النحوية. ولما نبغ منها بعض الأفراد كوّنوا لأنفسهم توطيد تلك الخبرة، بما لديهم من ذخيرة وتطلعات، فعبّدوا جوانب من السبيل، وساهموا في شق قنوات جديدة ومد جسور محدَثة وتنمية شبكات استدلالية للمستقبل. وباستمرار هذه المكوّنات، في أعمال الأخلاف، تولدت تجربة ابن مالك وأنصاره اللامعة من بعد.

ومن ذلك كله تبيَّن لنا أن تلقيح الدرس النحوي بالمقولات النبوية يقتضي تجربتين متظاهرتين، مع توجه قاصد أو عرَضي لإقامة علاقة بينهما وتكوين الشبكة الناظمة. وهذا يعني أن يكون لدى المرء نشاط نحوي ظاهر في البحث والدرس والتأليف، وذخيرة حديثية حاضرة في الذهن واللسان والقلم ولها صلة بنشاطه، ثم يتدخلَ التوجه بين التجربتين، فيشبّكَ المعلومات والمقولات ويُجريَ بعضها في بعض مِرارًا وتكرارًا، ليقيم الجسور والقنوات والعلاقات الواضحة الراسخة، ويحققَ الخبرة العملية في نطاق البحث، ثم تكونَ بعدُ المهارة الطلقة للإنجاز المتفتح الجنبات، تلقي بالحجج والشواهد والأمثلة، في كل مناسبة وكل مضيق.

وتاريخ اجتماع هذه العناصر الثلاثة هو التفسير الأساسي، لضمور الاستدلال النحوي بالحديث الشريف، وتطور نموه في العصور المتأخرة. هذا ما

تحقق لدينا بعضه في الفقرات المتقدمة من البحث، ونريد أن نختبره ميدانيًّا بعمليات إحصائية، تبين مدى مصداقيته وقدرته على الاحتفاظ بتصدره عواملَ ظاهرةِ الاحتجاج النحوي.

الثقافة الحديثية والاستدلال النحوي:

لكي نضع أيدينا على حقيقة الأمر في هذه المسألة، نتخذ «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» لجلال الدين السيوطي (ت ٩١٣)، نتخذ هذا الكتاب ميدانًا فنتعرّف من خلاله الصورةَ الواقعيةَ لتكوين الخبرة الاستدلالية، بين رجالات النحو في تسعة قرون من الزمان العربي. ففي هذا الكتاب المذكور قدم السيوطي تراجم ٢٢٠٩ نحوي ولغوي. وإذا أسقطنا منهم ما كان خالص اللغوية – وهم حوالَى ٤٩. وحَوالَى: جمع حَولَى، نحو: فَتوَى وفَتاوَى – بقي عندنا ٢١٦ نحوي. وعندما نستقري ثقافة هؤلاء فيما ذكره المؤلِّف، لنتلمس اتصالهم بالحديث، نقف منهم على٢١٦ فقط، وهم يشكلون ٢١٦/٢١٦٠ أي نسبة ١٠/١٠٠. ثم نتصفح الجهود النحوية لهؤلاء المتصلين بالمقولات النبوية، لنتبين آثارهم التراثية في ذلك، فيلقانا منهم ٣٤ فحسبُ كان لهم مصنفات في النحو.

والمفترض نظريًّا فيمن صنَّف في النحو، وهو على معرفة بالأحاديث المشرَّفة، أنه يملك التجربتين وقد تراوده نزعة التلقيح، فيصل بينهما في بعض القواعد والضوابط والمسائل. يعني أن هذا الاحتمال المتوقع سيكون له حضور في المتصلين بالحديث على قدر ٢١٦/٣٤، والنسبة هي ١٠٠/١٦، وهو في النحاة عامة ٢١٦٠/٣٤ والنسبة هي ١٦ من الألف. فكم يكون احتمال تدخل الثقافة الحديثية التي لدى هؤلاء في التجربة الاستدلالية، من تاريخ

النحو والنحاة ؟ لاشك أنه سيبدو طفيفًا غير ذي أثر فعال، وسيبقى بعيدًا عما تمثِّله الشواهد المحفوظة المكررة غالبًا، من آيات القرآن الكريم والمقولات العربية. حتى إنك لو جعلت النظر في نسبته إلى المؤلِّفين النحويين وحدها لوجدت أن هذا الأثر لا يرقى إلى عُشر ما عليه الذخيرة الاستدلالية.

ثم إن ذوي الاتصال بالحديث، من جمهور النحاة هؤلاء، هم على درجات متفاوتة فيه. فالمحدِّثون منهم ٦٢، والذين سمعوا الحديث ٥٨، وعلماؤه ٢٧، والمصنِّفون فيه ٢٤، وحُفّاظه ٩، والأئمة ٧، والمشاركون فيه ٧، وفقهاء المحدّثين ٤، والمتقنون له ٤، والمعتنون به صناعةً ٤، والمعتنون به سماعًا ٣، والذين سمعوه ولا يُعتد بسماعهم ٣، والمشتغلون به ٣. ولا شك أن ما يتوقع من تأثيرهم في مجرى الاحتجاج يختلف تبعًا لهذا الاتصال، فيقوى لدى المكثرين، ويضعف لدى المقلين. ثم يتدخل عنصر القصد أو العرَض، فيكون مظهر آخر من درجات الفاعلية في التوظيف. ومع هذا كله، فإن ما قدمه لنا الإحصاء المذكور يفيد قلة حضور الثقافة الحديثية، في تجارب هؤلاء النحاة، الأمر الذي يسوّغ ما عرفناه في التاريخ الاحتجاجي ويفسر الظاهرة تفسيرًا واقعيًّا مَرْضيًّا.

ويمكننا أن نرفد هذه النتيجة الكمّيّة، بعيّنة عشوائية نقتطفها اعتباطًا من هؤلاء العالمين بالنحو والحديث معًا، لنرى مدى علمهم هذا، واحتمال تحريكهم المسيرةَ الاحتجاجية. وإليك ما نُتج بين أيدينا من هذا الاقتطاف: المجموعة التي تحصّلت لدينا بلغ عدد أصحابها ١٠٨ نحوي، وبعد الدراسة المفصلة لتراجمهم في المصادر التراثية المختلفة اتضح لنا أنه، مع اختلاف درجة صلاتهم بعلمَيِ النحو والحديث، يتميز من بينهم ٣٣ عالمِا ونسبتهم ٣٣ /١٠٨ أي ١٠٠/٣٠، كان لهم جهد ظاهر في الميادين النحوية. فقد تلقوا

هذا العلم عن الشيوخ ونقلوه إلى الأجيال التالية، بالتدريس والإملاء والتصنيف. فحريّ بهم أن تكون لهم آثارهم الشخصية في منهجية الاحتجاج ومواده الاستدلالية. وها نحن أولاء نسردهم مع سنوات الوفيات:

أبو الأسود الدؤلي ٦٩، أبو جعفر الرؤاسي١٩٠، أبو عُبيدة ٢١٣، أبو زيد الأنصاري ٢١٥، الأصمعي ٢١٦، القاسم بن سلاّم ٢٢٤، ابن قتيبة ٢٦٧، ثعلب ٢٩١، ابن كَيسان ٢٩٩، القالي ٣٥٦، ابن القوطية ٣٦٧، السيرافي ٣٦٨، ابن خالويه ٣٧٠، المفضل بن محمد التنوخي ٤٤٣، أبو العلاء المعري ٤٤٩، الحسن بن أحمد المعري ٤٧١، محمد بن محمد الرامشي ٤٨٩، الخطيب التبريزي ٥٠٢، البَطَلْيَوسي ٥٢١، الزمخشري ٥٣٨، عمر بن إبراهيم الكوفي ٥٣٩، ابن الشجري ٥٤٢، ابن الخشّاب ٥٦٧، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ٥٨١، المبارك بن محمد الجزري ٦٠٦، سالم بن محمد المنتجَب ٦١١، ابن يعيش ٦٤٣، أحمد بن علي الفحام ٦٤٥، هبة الله بن عبد الله القِفطي ٦٩٧، ابن النحاس الحلبي ٦٩٨، ابن قدامة المقدسي ٧٤٤، أبو حيان النحوي ٧٤٥، ابن الصائغ ٧٧٦.

وإذا رجعت إليهم تتحسس من بقيتْ له مصنفات نحوية، فوصلت إلينا أو بقيت في ذمة التاريخ، ويحتمل أن يكون له أثر في المسيرة الاستدلالية، استوقفك ابن خالويه والسيرافي والمعري والبَطَلْيَوسي والزمخشري وابن الشجري وابن الخشاب والسهيلي وابن يعيش والفحام وأبو حيان. هؤلاء ١١ نحويًّا من المتأخرين.

وعندما نستعرض سيرهم، لتعرُّف منزلتهم من خدمة الحديث وروايته، نجد أن ابن خالويه قد سمع الحديث وأملاه بجامع المدينة، والسيرافي له معرفة

بالحديث ورواية له، وأبا العلاء المعري حدّث عن أبيه وجده، والبَطَلْيَوسي شرح الموطأ – وليس لهؤلاء الأربعة ذكر في المحدّثين والحفاظ وعلماء الحديث – والزمخشري سمع الحديث ورواه وذُكر في طبقات المحدّثين وله كتاب «الفائق»، وابن الشجري سمع أيضًا، وابن الخشّاب من المحدّثين الحُفّاظ الذين يُعتمد على ضبطهم، والسهيلي أخذ الرواية عن أبيه وجده وهو حافظ من علماء الحديث جمع بين الرواية والدراية، وابن يعيش سمع الحديث ورواه وهو من المحدّثين، وأحمد بن علي الفحام راوية للحديث ثقة عدل، وأبا حيان تلقى الكتب الستة وبعض المسانيد والمعجمَينِ للطبراني وصنف جزءًا في الحديث.

وإذا صح إجراء العيّنة التي نفذناها – وهو صحيح إن شاء الله – وعددها نصف عدد النحاة المشاركين في الحديث، فإن عدد ما يحتمل أن يكون من المجموع في هذه الزاوية هو ٧٠ نحويًّا من أصل ٢١٦٠، وفيهم ٩ + ٩ = ١٨ نحويًّا من المتأخرين أيضًا وذوي التأثير في تاريخ هذا العلم. ومن مجمل هذا الاستعراض، **تلاحظ أن صلة النحاة بالحديث تأخذ شكلاً جديدًا منذ عهد الزمخشري**.

فقد كانت تقتصر على معرفةٍ وسماع ورواية وشرح لغوي، من دون اشتهار بذلك بين رجالات التحديث والحفظ والدراية. ثم أصبحتَ ترى في النحاة محدّثًا، وحافظًا ضابطًا، وعالما بالرواية والدراية، وثقة عدلاً، ومتلقيًا للمجاميع والمسانيد والمعاجم، ومدرسًا لشيء ومما تلقى. وبذلك دخلوا ميادين علوم الحديث ونشاطاته المختلفة، وصاروا من مريديه ودارسيه ومتقنيه.

ومعنى هذا أن في منتصف القرن السادس انعطافًا علميًّا في حياة النحاة، إذ أصبح فيهم اهتمام جدّي بالأحاديث الشريفة، تلقيًا وحفظًا ورواية ودراية. أما من كان قبلُ فيقتصر جهده على الاتصال الثقافي العام غالبًا، كطلاّب سائر العلوم المختلفة، يطلّ على بعض المجالس ويأخذ طرفًا من المعارف، ليكوّن ثقافة شرعية وشخصية علمية تعيش في عصرها للعلم التخصصي الذي تجردت له. **ومن ثَمّ يمكننا الزعم أن منتصف القرن السادس كان حدًّا ظاهرًا بين عصرين من تاريخ الثقافة النحوية، وحضورين مختلفين للمقولات النبوية في ذواكر النحاة واهتماماتهم العلمية.**

وما دام الأمر كذلك فإن نحويّ العصر الأول كان ما يعرفه من الأحاديث ثانوي الحضور في درسه النحوي، يحتفظ به على أنه نصوص ثقافية شرعية عامة، ولا يهمه أن يبرمجه ضمن الذاكرة الاستدلالية، إذ لديه من المحفوظات القرآنية والمقولات العربية وما أخذ عن شيوخه كفاية ووفاء بمتطلبات البحث والتأليف. لكن هذا لم يمنع أن تتسرب بعض الأحاديث المشهورة إلى تلك الذاكرة، لتتناقلها وتكررها الأفهام والألسنة والأقلام، مصاحبة المواد الاستدلالية المتداولة في المجالس والمحافل والمصنفات.

فالشيوخ والطلاب كلهم حَفَظة للقرآن الكريم وأقوال العرب، يدركون مناسبات النصوص وسياقاتها، ومراتبها من شروط الاحتجاج ومستوياته، فتراهم يوظفونها في مواقعها بيسر واقتدار، ثم يتلقاها طلابهم عنهم شِفاهًا أو قراءة بفهم واستيعاب، لينقلوها إلى الأجيال اللاحقة. فالسبل معبدة، والتلاحم بين المعلومات

وأدلتها صميمي، والقنوات الذهنية متواصلة بوضوح ودقة وكفاية للعطاء والتلقي، في استمرار حيوي دائب.

وعلى غرار ذلك صار شأن بعض الزاد الحديثي يتسرب إلى شبكة الاحتجاج ببطء، ليأخذ مواقعه من السبل والجسور والقنوات والتلاحم، ويقيم علاقات إجرائية في البحث والتقويم. وبقيت هذه اللمحات تتوالى متفرقة، كما رأينا في الفقرات المتقدمة، إضاءات فردية تصدر عمن له قدرة على الغرس والرعاية والعطاء.أما الاقتحام الكلي دُفعة واحدة فخارج عن نطاق المنهجية العلمية، إذ السبل والقنوات مفعمة بخطوط الشبكة الاستدلالية المتراصة، من الشواهد التقليدية المعتمدة، وليس في الميدان النحوي مقدّمات توطِّئ لذاك وتيسره.

ذلك لأن الأحاديث المعروفة حينذاك لها درجات علمية مقررة، وأسانيد دقيقة متفاوتة، وسياقات مدوَّنة محفوظة، ومناسبات تضيء معالمها وتعيّن مقاصدها التعبيرية والدلالية، ومعان شرعية ولغوية دقيقة. فالاستدلال بها يقتضي الإحاطة بتلك المعارف والمعاني والأحوال والعلوم بين الشيوخ والطلاب. وإلاّ كان العمل تدخلاً سطحيًّا سائبًا في مجاهيل على جسور مردومة، ضمن شبكة صلبة الخلايا والخيوط والروابط محكمة بنهج قديم متأصل.

وهذا العمل يكاد أن يكون تقحمًا تعسفيًّا، وضربًا من الطيش والرعونة لا يقدّم للعلم والبحث كبير فائدة، بل يسبب لصاحبه الإحباط والقنوط. فلابد إذًا أن يكون في المستويات الثقافية النحوية مواد معرفية عن الأسانيد ودرجات التقويم والسياقات والمناسبات، تنطلق منها إقامة العلاقة بين المعلومة والدليل

بوضوح ودقة واستيعاب، لتدخل المواد أحياز الشبكة بحُنكة ومهارة واقتدار، وتصبح عناصر فعالة تخدم الفكر واللسان والقلم.

وهذا الشرط الأساسي المعرفي كان قليل الحضور في تجاربِ نحاةِ العصر الأول، قد يحوزه بعضهم بجهد شخصي في حدود ضيقة، فيتسنى له أن يهيئ الأجواء لتوظيف عدة أحاديث مشهورة متداولة. أما الاقتحام الكلي فلن يستطيعه إلاّ خبير بهذه المقتضيات، محيط بتجارب النحو والحديث، عظيم المنزلة في القلوب والأذهان، ذو إنتاج ضخم يسيطر على الساحة النحوية، ويُنشئ ضمن الميدان الحركي شبكة احتجاجية مطعمة بأطايب السُّنّة المشرّفة. وسوف نرى هذا الخبير القدير بعد مراحل تمهيدية تتنامى في مدى قرون الزمان.

ولذا فإننا لا نزعم أن انشطارًا تامًّا حصل في منتصف القرن السادس، بين عصرين متمايزين تمايزًا كاملاً. إنما نرسم حدودًا متعرجة في الخط البياني للمسيرة الاحتجاجية، منعطفها البارز كان في تلك الحقبة المنصِّفة لهذا القرن. فقد انتثرت البذرة الأولى من عهد الخليل، وتلتها شقائق قليلة كانت عفوية عشوائية مبعثرة، ثم غمرتها تربة سطحية فأخرجتها فسائلَ لم تيسِّر لها النماء والتجذر. حتى إذا جاء نشاط الفارسي وابن جنّي بشيء من القصد عمّق تلك العفويات العشوائية، وزودها بالعناية والتدعيم والنظائر، فتأصلت الجذور واشتد العود وصار له قِوام يبشر بالعطاء. ثم هبت رياح ابن حزم في ندائه التاريخي، فأثارت التربةَ وأنعشت الفسائل بالحيوية والنشاط، لِما أيقظته في الجهود القاصدة لدى السهيلي وابن يعيش وأمثالهما.

وهكذا أصبحت البيئة والرياح والأجواء والتغذيات المعرفية مواتية لحركة تجديدية عميقة التناول، قادرة على اقتحام أسوار الشبكة وقيود خلاياها، يقوم بها عالم فذّ يتقن تجارب النحو والحديث، ويحسن المواءمة بينهما بخبرة واقتدار، ليحرر المسائل المستعصية الشائكة، ويضع حلولاً جذرية للأصول والفروع التعبيرية المحظورة أو المستبعدة، ويبسّط مشكلات الاستشهاد، بمقولات واقعية شريفة بدلاً من المصوغات الصناعية المكررة المبتذلة.

ولذا منح الله العصر النحوي الجديد صاحب الألفية، أي: مَن نفخ فيه روح البيان النبوي، بعد أن حقق أحاديث «الجامع الصحيح» للبخاري في عشرات من المجالس العلمية، ولمس من العبارات الكريمة ما يصحح مسيرة التأصيل والتقعيد والاحتجاج، ويرسم للخط البياني الاستدلالي قمة مشرّفة، تسدد حاجات البحث والدرس والتفسير والتحليل. وقد أسعفه رجالات عصره ومن خلف بعدهم، بإغناء هذه القمة وتصعيدها، كالذي تبدى لنا من صنيع أمثال: الرضي وأبي حيان والسمين الحلبي وابن هشام والدماميني والسيوطي والبغدادي، وكل منهم يملك التجربتين اللازمتين والخبرة الاستدلالية، مع إيمان بوجوب تسديد سبيل الاحتجاج النحوي.

فحركة تسنُّم الحديث للاستدلال إذًا ليست ذات شطرين متباعدين، في عصرين متمايزين، وإنما هي امتداد لمرحلتين متقاربتين، يصل بينهما جسر رأسه في عهد الخليل ونهايته في عهد ابن مالك. وكذلك هي عصور العلوم الإنسانية والتطبيقية في تاريخ البشر، يُخطئ من يظن فيها التقسم الآلي والانفصال الحتمي في لحظات من الزمان أو قطاعات من المكان. إنها أمواج متداخلة متلاحقة، تصبغها ألوان من التوليد والتجديد، منسحبة بين الأحقاب والأصقاع، لتكوّن الخطوط البيانية المتعرجة المستمرة المتصلة، في حياة الأمم والكوكب الأرضي.

وعلى هذا تستطيع أن تفهم تطورات الآداب والفنون والمعارف والتجارب واللغات، لتستبعد ما يزعمه الدجاجيل من تقطُّعٍ ومفاجآتٍ، وتخصُّصِ بعض الأمم بالقمم العلمية من دون الآخرين.

الاستدلال بين عِلمين أو مرحلتين:

لا شك أن الحركة التاريخية للاحتجاج تتوجَّه أنظارها بالمنهج العلمي وبتطور ثقافة رجاله، وقد رأينا نماذج كثيرة تمثِّل هذا الأصل الموضوعي المعتبر. ثم إذا لاحظنا الآن بعض الظواهر الواقعية من ذلك التاريخ مع عناصر جانبية من غيره وضعنا أيدينا على تحقيق يؤكِّد ما ذهبنا إليه، ويجعله حقيقة مقررة بالدليل القاطع مستحسنًا الرجوع إليها لفهم مثل هذه المعضلات الشائكة. وها نحن أولاء نبسط نماذج جماعية وفردية توسِّع دائرة التحقيق والتوكيد.

فعندنا في التاريخ العلمي من شارك في الأبحاث النحوية واللغوية معًا، وترك آثارًا تمثِّل منهجه في الميدانين. وأنت حينما تتابع بنظرك هؤلاء تتلمَّس لكل منهما شخصيتين، في البحث والاستدلال. خذ لذلك مثلاً الخليل رائد المعجمية، وانظر ما زرعه من الحديث الشريف في كتابه «العين»، تجد ٤٢٨ حديث.[٢٨] هذه الذخيرة الضخمة يقابلها حديث واحد في كتابه «الجمل في النحو».[٢٩] ومهما قيل في نسبة الكتابين إليه فإنهما مثالان عمليان للخلاف الكبير بين نهج النحاة ونهج المعجميين، تبعًا لما رسمه قدماء العلماء، في مناهج البحث النحوي والجمع اللغوي.

(٢٨) العين ٩: ٢٣.

(٢٩) ص ٢٦٧.

والأمر نفسه، مع خلاف في الكميات الاستشهادية، تجده عند آخرين. فقد أورد ابن فارس في[٣٠] «مجمل اللغة» ٤٣٣ حديث، وفي[٣١] «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها» حوالي ٢٠حديثًا. وما الفارق في الكمية هنا إلاّ صدى لما أصاب نهج النحاة من تزايد الاحتجاجات النبوية مع الزمن، كما ذكرنا في كثير من المواضع قبل.

ولو تيسر لك الاطلاع على الكتاب النحوي للجوهري وتضع ذلك أمام ١٦١٩ حديث في «الصحاح»،[٣٢] وعلى كتاب الأدوات للأزهري وشرح كتاب الأخفش لابن سيده، لتقارن ما فيهما من النصوص النبوية بما في معاجمهما «جمهرة اللغة والمخصَّص والمحكَم»، لكان لديك أمثلة أوضح مما رأيت عند الخليل وابن فارس، إذ ترى في المخصَّص مثلاً قرابة ٤٥٠ حديث.[٣٣] وكذلك الشأن لو تسنى لك أن ترى كتاب «فعلت وأفعلت» ، لتقارن ما فيه بما في «جمهرة اللغة» وهو ٥٠٨ حديث، لتحقق عندك مصداق ما نذكره ونؤكِّد فحواه.

وأخيرًا فإن في لسان العرب لابن منظور ٦٩٥٠ حديث،[٣٤] وما ترى عُشر هذا في مصنف نحوي معاصر له، مهما كانت ضخامته وسعة أفقه. ومعنى هذا أن النحاة اللغويين كان لديهم رصيد نبوي كبير وظَّفوه في المعاجم، ولم يستطيعوا

(٣٠) ص ٩٨٢.

(٣١) ص ٣١٩ – ٣٢٢. هذا مع العلم أن في أحاديثه هنا ما هو قول مأثور عن الصحابة، وأن الكتاب نحوي أكثر منه لغويًّا.

(٣٢) الاستشهاد بالحديث النبوي في الصحاح ص ٦، موضوع في كلية الآداب بجامعة حلب.

(٣٣) فهارس المخصص ص ٦١ – ٨٢.

(٣٤) فهارس لسان العرب ١٦: ٧٥ – ١٩٢.

ذلك في المصنفات النحوية. فالمادة تجربة حاضرة في الأفهام والألسنة والأقلام، ولكنها لم تكن مبرمجة قبلهم في الدرس النحوي، فلم تدخل تجربتَهم النحوية، لتصبح خبرةً بذلك. وهذا يدفع ما قيل، من أن افتقاد المادة سبب انصراف النحاة القدماء عن الاحتجاج، ولو كانت في أيديهم لعضُّوا عليها بالنواجذ، ولغيَّروا كثيرًا من قواعدهم، وأنهم لو تأخروا إلى عهد علوم الحديث رواية ودراية لقصروا عليه بعد القرآن احتجاجهم.(٣٥)

فالمسألة إذًا أبعد من هذه التأويلات. ولنا ههنا معها، وهي الظاهرة الدقيقة البيان الواسعة المدى، أن نتساءل: **علامَ كانت هذه الفوارق الضخمة في الاستدلال بالحديث النبوي بين مصنفات النحو والمعاجم؟** وإذا كانت الأحاديث، كما زعم المعاندون المرجِفون قد رُويت بالمعنى، وأكثرُ نَقَلَتها موال وأعاجم لا يعرفون أساليب العربية، يأخذونها من الصحف مناولة أو مراسلة أو وِجادة، ثم يصحفون ويبدلون ويحذفون ويضيفون، ويتصرفون في التعبير على ما فهموا بإدراكهم القاصر، ويخطئون في التلقي والرواية والكتابة والقراءة... **إذا كانت هذه حال الأحاديث الشريفة فلِمَ يعتمدها رجال اللغة في معاجمهم؟**

لقد كان حريًّا بهم، والحالة هذه، أن يحظروا على الأذهان والألسنة والأقلام تداول تلك النصوص، لئلا يفسدوا البيان العربي وهم رعاته وأساطين روايته و تقنينه وضبطه. أمّا وقد كان منهم ما كان فقد أعطونا اليد بأن تلك الشبهات هي حديث خرافة، افتراها زمرة من المغرضين الرافضين، الذين لا علم لهم بما يتعاطون من القول، ولا يرون: ماذا يتهمون؟ وإلى أيّ قدسية

(٣٥) في أصول النحو ص ٤٥ و ٤٩.

يتطاولون؟ وما الذي يعاندون من ميادين العلم والعرفان ؟ جاهلين مقولة القدماء: فعاند من تطيق له عنادًا.

نعم إذا كان ما لمسناه في صنيع قدماء النحاة إعراضًا عن الأحاديث، لما ذكره المثبطون المرجِفون وقد ثَبَتَ تهافته وتلاشيه، فما أجهلهم بحقيقة الأمر! وما أقصر نظرهم وأتعسهم! وما أضعف نتاج التقعيد والتأصيل والتفريع والاحتجاج والتفسير والتعليل والبيان في أقوالهم!

الحق أنه لم يكن إعراض ولا دواعٍ له، وإنما هو نهج تقليدي للشيوخ والمصادر، مبني على ضعف صلة بعلوم الحديث وروايته وأحواله، وعلى غنى بمحفوظات القرآن والنثر والشعر في الخبرة النحوية، أنشأ تلك الظاهرة الموضوعية في التاريخ، وكوّن أصولها وأشكالها المتطورة مع الزمن، باستغناء النحاة المتأخرين من الأحاديث المشرَّفة تجربة وخبرة، وباعتقاد جازم لتوظيف هذه النصوص الكريمة حججًا وأدلة في المسائل النحوية. فهناك إذًا سببان ثقافيان منهجيان لتفسير الظاهرة: تقليد مع الفقر، واستغناء مع اعتقاد التوظيف.

لقد طالما عرضنا جوانب هذين السببين في تضاعيف البحث، وبقي لدينا مؤيدان لهما، لكل منهما تفسير واحد فرد، لم يعرض لهما أحد من قبل، مع جدّ أهميتهما في صلب الموضوع:

أما الأول فهو لتفسير جانب التقليد الفقير، أطلقتُ عليه منذ سنوات اسم: **العقدة السِّيبَوَيهِيّة**. أعني ما كان في حياة سيبويه حين انتقاله من ميدان الحديث الشريف إلى ميدان علم النحو. وتلك النقلة مشهورة جدًّا في التاريخ، لا حاجة إلى بسطها هنا. حسبنا أن نستفيد منها ما يؤيد السبب الثقافي

الأول في نهج الاحتجاج النحوي. فلما ضاقت سبل المتابعة أمام الفتى سيبويه في تلقي الحديث لِما كان عنده، من أقيسة لغوية ومعايير بسيطة ساذجة وبعض محفوظات محدودة الأفق، اصطدمت غير مرة في مجالس المحدثين بصلابة الرواية وتعدد وجوهها المقررة، فشعر بفقر في تكوين المعايير والمقاييس، وفي الزاد النبوي المكوّن لثقافة المحدِّثين.

وههنا بتكرُّر الصدَمات أصيب بالإحباط وتحصَّل في نفسه عقدة متأزمة، أنه ليس أهلاً لتلقي جوامع الكلم وحملها وروايتها، وأنه في عجز نحوي يقتضي الاستيعاب ليستطيع أن يحلل الكلام بما يناسبه من الأصول لا بالقاعدة الوحيدة المتميزة المتصلبة.

إذ ذاك انصرف إلى الدرس النحوي بفقره الحديثي المعقَّد، وأغذّ السير في ذلك مجاريًا شيوخه النحاة في منهجهم الاستدلالي، فكان ما صنّفه يحمل طابع العقدة بشكل ظاهر، من تقليد مع الفقر مطبوعًا بتعميق للنهج التقليدي عن غير قصد وبصيرة. ثم جاء مَن بعده من النحاة، يتعبدون بكتابه تلقيًا وحفظًا وتفسيرًا وإغناء ونقدًا، حتى صار هو السبيل الأول والوحيد للدرس النحوي خلال قرون. وبذلك انطبعت بصمات شخصيته الاستدلالية في ثقافة النحاة وذواكرهم وأساليبهم، وأصبحت نهجًا تقليديًّا متبعًا، قلَّ من يفكر أو يحاول أن يخرج عنه.

بل إني لأزعم أن من يتلقى النحو في صباه، قبل إتقان أساليب علوم الحديث الشريف، ستتصلب تجربته الثقافية، وتصبح غير مواتية بيسر لتلقي تلك العلوم، أو لإدخالها حيز التجربة الاستدلالية إلاّ بقفزة نوعية عارمة. وهذا

ما مررنا به نحن تجربة وعملاً، وما زلنا نعاني عقابيله. ومعنى ذلك أن أسلاف سيبويه وخلفاءه أيضًا كانوا في هذه التجربة قاصرين نسبيًّا، فلبثت أساليب استدلالهم تراوِح بين القرآن الكريم وكلام العرب، في أشكال متفاوتة من التقليد والتجديد والإضافات الجانبية، تأييدًا وتفسيرًا وتزكية، ولم تُطِلّ الإطلالَ اللازم على منهجية علوم جوامع الكلم، أو على الاستفادة منها في العمل النحوي.

هذا داء عامّ أُشخِّصه الآن بين يدَيِ التاريخ. ثم اقتحمتْ تضاعيفَه وعقابيلَه النوبةُ السيبويهية بعقدتها المتأزمة، متمثلة في كتاب قيادي شامل دقيق عميق مفصل، فتجذرت هذه العقدة في النهج النحوي، بعد أن كان قد أشرف الداء على الاستشفاء بما قدمه الخليل الفراهيدي في كتابه «الجمل». وهنا كانت نكسة منهجية خطيرة عميقة الأثر، ورِدّة في أساليب الاستدلال قطعت طريق الانعطاف الخليلي، وأضعفت انطباعه في مسيرة البحث بين النحاة، ونقلت إلى الأجيال أصداء العقدة السيبويهية في قرون، تتلقف كل جهد وتصرف أكثر طاقاته في الخط المرسوم، وتثير النقمة على من يحاول الخروج عليها، فكانت نتائج الانعطاف الخليلي في تلك الحقب بطيئة، بما أقحم سيبويه من ظلال عقدته في التاريخ الاحتجاجي للنحو.

إنها العقدة السيبويهية فرضت نفسها على مدى قرون، منحرفة بالخط المنهجي، توجهه في الطريق المغلق المعهود، والأجيالُ النحوية مُكِبّة على وجوهها، لا تلوي على شيء من التنبه والاستشراف. ومعروف بين الناس أن الخط المنحرف الكبير يكون دائمًا من الرأس المقدَّم الكبير.

كذلك رسم سيبويه حقبة مديدة من تاريخ النحو، وترك الأجيال المتلاحقة تتسكع في السبل المنهكة بالدرس والتعبيد. وكذلك استشرت عقدة التحيز والانصراف، في عقول النحاة وألسنتهم وأقلامهم، يَلزمون النصوص التي ألِفوها وحفظوها، ويوظفونها في ميادين أعمالهم، بدون تجديد أو مخالفة للخط المتبع، أو تطلع إلى عوالم أُخرى تفتح كثيرًا من المغاليق، وتيسر حل ما بقي من المشكلات بين أيديهم، وإن كانوا قد يخرجون على بعض الأحكام والآراء والمقولات المشهورة.

وقد استبدت بهم هذه النزعة التقليدية وتسلمت أزمّة توجيههم، بحيث أصبحوا يقتصرون على القديم القديم من الأشعار، ويطَّرحون ما يصل إليهم مما هو دون ذلك ولو كان من جنس بضاعتهم، لتأخُّر قائله عن الحقب الموغلة في القدم. هذا أبو عمرٍو بن العلاء يقول عنه أبو عُبيدة: «وكانت عامّة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية». وقال الأصمعي: «جلست إلى أبي عمرٍو عشر حِجج، فلم أسمعه يحتجّ ببيت إسلامي».[٣٦] وكان هؤلاء المتعصبون للقدم إذا سمع أحدهم شيئًا استحسنه، ثم علم أنه لأحد المولَّدين، نفر منه وأمر باستبعاده وإتلاف ما سُجّل فيه.

وفي هذه الدُّوّامة المغلقة بين تجارب الماضي البعيد، استغرق أكثر النحاة. حتى إذا كانت صرخة ابن حزم وأصداء نظائرها في مسامعهم هبت قلوب من السُّبات، وشرعت تفتّح المغلقات عن قصد وتصميم، وتصل بين التجربتين النحوية والحديثية بخبرة أو مهارة استدلالية متنامية. كان ذلك على الرغم من

(٣٦) إنباه الرواة ٤: ١٢٧.

تعنت المرجِفين الناقمين الساخطين، وهمَزات النادبين المثبّطين من أمثال البطلْيَوسي وابن الضائع.

وخلال ذلك قيض الله ﷻ لهذه المهارة الغضة الفتية يدًا حانية، عمّقت جذورها وأخرجت شطأها وآزرته، وفرّعت أغصانه وفتّحت أزهاره وأنضجت ثماره، دانيةَ الجنى طيبة العطاء. كان ذلك بنفحة ربانية غُرست في قلب ابن مالك صاحب الألفية، إذ تلقف آثار الانعطاف الخليلي، بأنساغ حيوية جديدة، ومصول مضادة للنوبة السيبويهية المزمنة.

وبذلك استطاع أن يلقي رواسبها خارج ساحة الدرس النحوي، ويستبدل بها دماء دافقة نشطة، صححت مسيرة الخط البياني نحو الارتفاع بقوة واندفاع، بعد أن كان يرزح تحت وطأة العقدة التاريخية المتأصلة. لقد حررها من القيود المصطنعة القاهرة، ودفع بالناس إلى النظر في عوالم السُّنّة المشرّفة، لينهلوا منها في ميادين الاحتجاج النحوي، كل بما تيسر له من الاطمئنان إلى صحة المروي عن النبي ﷺ.

هذا هو السبب المنهجي الأول في تفسير ظاهرة الاستدلال الحديثي. والسبب الثاني هو ما يمثّله قطبان من أقطاب المثبطين المرجفين، وهما **أبو حيان النحوي وجلال الدين السيوطي**. فقد ذكرنا مرارًا ما كان منهما في إشاعة شبهات ابن الضائع، وتسلّمهما زمام الترويج لها بين جنبات التاريخ، حتى كادت تغيب تحت شهرتهما نبرات صاحب الدعوة الثائرة المجدّدة، ويصبح شِبه ضائع بين جعجعات الرحى وغائبًا عن ميادين الحوار والجدال.

لقد نقل أبو حيان (٦٥٤ – ٧٤٥) مقولات شيخه هذا مبلِّغًا ومؤيدًا، وكررها مرارًا مزوّدة بالأمثلة والأدلة المصطنعة، فانطبعت في أذهان بعض الناس قرونًا،

وضيعت مفاتيح السبيل القويم، ثم عزّزت ذلك متابعة السيوطي لها فثبّطت صحوة العاملين، وسببت لهم نكسة ضائعية سيبويهية مزمنة. حتى إننا نحن الآن مازلنا نعاني من عقابيلها، في كثير من مصنفات النحاة المعاصرين لنا ومقولاتهم ومحاضراتهم، والمؤتمرات والندوات والأبحاث والمقالات.

ثم تفجؤك أحداث واقعية في بعض مصنفات أبي حيان، تخالف نقله ذاك وتكراره ومؤيداته، فتكاد تظن التناقض والإحالة في دخيلة نفسه وحقيقة مقاصده. والذي بدا لي منذ سنوات أنه ليس في هذا شيء من التناقض أو الإحالة، وإنما هو السبب المنهجي الثاني في تفسير موضوعنا المحدد. بدا لي هذا على غير بيّنة ودليل ملموس، فبقيت أردده في المحاضرات والمناسبات العارضة، حتى تبدّت لي الحقيقة في واقع تاريخي مؤكد.

فالذي جاء من مذهبِ أبي حيان المثبطِ كان تقليدًا لشيخه ابن الضائع، من دون تبصر أو اختبار. وقد شاعت آثاره في مصنفاته أيام الخمسينات من عمره، كما في: التذييل والتكميل. ولكنه بعد أن تعمقت تجربته بالبحث النحوي من خلال ذلك الكتاب الضخم، وبالحديث الشريف وعلومه وحقائقه ممارسة وتوظيفًا في: البحر المحيط،[٣٧] لمح تهافت ذلك التقليد وضعف قِوامه،

(٣٧) انظر منه ١: ٢٩٠ و٦: ٢٠٩ و ٢٧٩ و٨: ٢٦٧... و((أبو حيان النحوي)) ص ٤٣٦ – ٤٣٨. وقد وهم من زعم أن التذييل صُنف بعد إتمام البحر. التذييل والتكميل ١: ١٠ – ١١ من المقدمة. فأبو حيان ذكر أنه بدأ تفسير البحر في أواخر سنة ٧١٠، وهو في أول سنة ٥٧ من عمره، وقارب إنجازَه بعد ١٦ سنة إذ صار له من السنين ٧٣.

أما كتاب التذييل فقد بدأ تصنيفه سنة ٧٠٤ حين عُيّن مدرسًا للنحو في جامع الحاكم، وما ذكره في خطبة الكتاب ص ٩ – ١٠ إنما يعني به الرغبة والشروع في التفسير، ولا يعني إنجازه أو الاستمرار فيه، لأن ذلك كان خلال

واتضحت في خبرته معالم التوظيف للنصوص النبوية في الاستدلال، فتنامت شذرات ذلك النهج منتشرة بين طيات أواخر مصنفاته شاهد عدل على الاستغناء الحديثي والقصد للتوظيف.

وإنك لترى صورة هذا الشاهد العدل في كتابه «ارتشاف الضرَب من كلام العرب» – وهو مختصر مكثف للتذييل والتكميل – إذ احتج فيه أبو حيان بعدد ملحوظ بلغ ٣٤ حديثًا.(٣٨) وهذا من أبي حيان الذي أشاع مذهب الرفض والعصيان هو أمر جدير بالملاحظة والاهتمام، إذ ليس من المعهود أن يَصدر مثله عنه في كتاب مختصر جدًّا، وهو أيضًا يعني انحرافًا ظاهرًا في خط المسير، يتطلب التأمل والتفسير. والدليل التاريخي هنا يكون من جانبين:

أولهما: أن كتابه «ارتشاف الضرب» جاء بعد الانتهاء من «التذييل والتكميل»، وما ورد فيه من تثبيط وعصيان. قال في خطبته، بعدما ذكر من ذلك الانتهاء: «رأيت أن أجرد أحكامه عارية، إلاّ في النادر، من الاستدلال والتعليل».(٣٩) فهو مرحلة تاريخية متأخرة من مصنفات أبي حيان، تحمل التجربتين النحوية والحديثية، وتقيم بينهما مهارة استدلالية ناضجة متميزة. وهذا أمرٌ جِدّ مستقيم في تاريخ الرجال المتابعين لاستقصاء البحث والمناهج العلمية الفضلى.

تدريسه التفسير في قبة السلطان الملك المنصور بين سنوات ٧١٠ و ٧٢٦ على عهد سيف الدين أرْغون. انظر البحر ١: ٣ و ٨: ٣٥٧ و«أبو حيان النحوي» ص ١٩٠.

(٣٨) انظر بناء الجملة في الحديث النبوي في الصحيحين ص ٦٩٢.

(٣٩) الارتشاف ١: ٣.

والدليل الثاني: أنه صنّف بعد ذلك «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» تفسيرًا للألفية في أواخر سنواته مع كتبه المتأخرة أيضًا،[٤٠] كالبحر والارتشاف والتدريب، وكان ناضج الخبرة والتجارب , فراح يؤكد فيه مذهبه الجديد ويكثر من الاحتجاج بالأحاديث،[٤١] مع أنه كتاب مختصر وموجز أيضًا كما صرح غير مرة.[٤٢] وقد تبيّن تأخّر كتابه هذا بأمرين: أحدهما أن الكتاب لم يتمّ تأليفه، إذ وصل فيه إلى باب «أفعل التفضيل»، والآخر أنه ذكر تاريخ إنجاز نصفه الأول، فكان قريبًا من نهاية سنة ٧٣٧،[٤٣] أي: بعد ٣٠ سنة من «التذييل». ومعنى هذا أن صفحات النصف الثاني كانت تكتب في العقد الأخير من حياته، وقد تجاوز الثمانين، ولم يتيسر له الإتمام.

بيد أن أبا حيان – والحق يقال – لم يلتزم مذهب ابن مالك برُمّته، وإنما استفاد منه تسويغ البحث والتنقيب للعمل بما يخالف ابن الضائع، فانصرف عن متابعة ما تقتضيه المقولات الضائعية ومجاهلها التيهاء. ولهذا تراه، مع استكثاره من الشواهد النبوية، ينتقد ابنَ مالك في «منهج السالك»،[٤٤] لبنائه بعض القواعد على أثر لم يصح أنه من لفظ الرسول، ويستبعد بعض ما نُسب

(٤٠) أبو حيان النحوي ص ١٢٥.

(٤١) انظر منهج السالك ص ١٧٧ و ٢٠٦ و ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٦٦...

(٤٢) المصدر السابق ص ٧ و ١٠ و ١١ و ٢٩ و ٤٥ و ٦٣ و ٩٩ و ١٢٣ و٢٥٥ و٣٨٩ وأبو حيان النحوي ص ١٣١.

(٤٣) منهج السالك ص ٢٣١.

(٤٤) ص ١ – ٢ من نفس المصدر. وقال ابن الطيب الفاسي: بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرارًا، ولا سيما في الصرف. إلاّ أنه لا يقر له عماد. فهو في كل حين في اجتهاد. تحرير الرواية في تقرير الكفاية ص ٩٩.

إلى النبي ﷺ لأسباب يذكرها في مواضعها بالتفصيل. وكأنه يمهد السبيل لما سيأتي به الشاطبي.

هذا شأن القطب الأول في رحى الشبهات الضائعية، قد انتهى إلى ما رأيتم من الإقرار مع الاعتدال. وكذلك تجد أمر القطب الثاني – وهو السيوطي – لأنه كان مقتديًا جدًّا بأبي حيان يراه «نحويَّ عصره ولغويَّه ومفسِّره ومحدِّثه ومقرئه ومؤرِّخه وأديبه».(٤٥) وقد ائتم به في أعماله النحوية بشكل ظاهر للعِيان، فكانت مصنفاته المشهورة في ذلك اختصارًا وجمعًا لما خلفه أبو حيان.(٤٦) ولذا رأيناه ينقل عنه أقواله في «الاقتراح»، لتثبيت مذهب ابن الضائع، ويزيد عليها بعض الأدلة التي أشرنا إليها فيما مضى.

كان هذا في المراحل الأولى من حياة تصنيفاته، ثم مارس البحث النحوي أيضًا وتابع علوم الحديث وروايته، حتى أصبح إمام المحدّثين والنحاة في عصره، فلمس الضعف والتهافت فيما كان منه في «الاقتراح»، وصار يصل كثيرًا من النصوص النبوية بالاستدلال النحوي، ليقيم خبرة احتجاجية معتدلة تشبه ما انتهى إليه أبوحيان. ولذا تجد له في «همع الهوامع» ١٣٢ حديث شريف بين شواهده، وهو عدد كبير بالنسبة إلى التوجيهات الضائعية.

والدليل على تقدم «الاقتراح» في التصنيف، وتأخر «الهمع» عنه زمنيًّا، أنك تقف في الثاني على عبارات تذكر ما كان في الأول، مشيرًا إليه باسمه ذلك أو بأن عنوانه «في أصول النحو».(٤٧) فهو في رحلته النحوية الحديثية

(٤٥) بغية الوعاة ١: ٢٨٠.
(٤٦) نفسه ١: ٢٨٢.
(٤٧) الهمع ١: ١٦٠.

تعدلت خطواته واعتدلت في النظر إلى الاحتجاج، وأصبح للحديث الشريف مكان ظاهر عنده. ولكنه في الوقت نفسه لم يجارِ ابن مالك في مجمل مذهبه أيضًا، ولبث يختار ما يوافق بعض الأصول، ويستبعد ما يخالفها.(٤٨) وهو في هذا، كما ترى، يسير على هدي أبي حيان بمرحلتيه، ومظاهرًا ما فصّله الشاطبي في مذهبه.

وكذلك كانت مراحل حيوات كثير من أخلاف السيوطي، تَشغلهم المقولات الضائعية بما فيها من بريق وزخارف، وتضع في سبيلهم العثرات والمتاريس، وتُثير في قلوبهم الظلمات والمتاهات، وتشجع ما في نفوسهم من كسل عن البحث والتنقيب، وقصور عن امتحان المسلَّمات المتهافتة، فينصرفون عن الخوض في هذه العوالم المخوفة، والتصدي للمجاهيل المرتقبة، قولاً وفعلاً وتوجيهًا للآخرين. فإذا تيسر لهم بعدُ عَرَضًا أو قصدًا أن يتابعوا البحث والتبصر في الأمور، واختبار الأقوال المختلفة بالتقويم العلمي السديد، انقشعت عن عيونهم وقلوبهم الأوهام والأباطيل، وانفتحت لهم أبواب الحقيقة، ودخلوا أبهاء مجامع الكلم، ينهلون منها ما يناسب الخبرة والمهارة والتجارب مما يقصدون. وإلاّ لبثوا يرزحون تحت نير الأضاليل الضائعية وقيود التثبيط والإرجاف.

ونحن – إياي وإياكم وإياكنّ، أيها الزملاء والزميلات في هذا الخندق النحوي الكريم – مررنا بهذه التجربة التاريخية كأنها قدر مقدور، وتحمّلنا معًا شرر ما أطلقته حول المسيرة الاحتجاجية، نتخبط في ظلماتها عقودنا الأولى في الدرس النحوي، ونتلمس بصيص نور يفتح أعيننا، فنجدنا غارقين في سحب

(٤٨) نفسه ٢: ٧٢ و ٨٦ – ٨٧.

المفتريات المسيطرة على الساحة، في الجامعات والمعاهد والمؤتمرات والصحف والمجلات المحكّمة.

ولما يسر الله ﷻ لنا مجالات المتابعة للبحث الجادّ الوفي، وتتبعنا جذور الشبهات بالفحص والتقويم، انكشف عنا الغطاء فإذا بصرنا يومئذ حديد، يبدد الأراجيف والمتاريس والمثبطات، ويطلق لنا عِنان الاستغناء بالأحاديث الكريمة والتوظيف لها في الحقول النحوية المتعددة.

أما من استسلم للضباب والسحب والأضاليل والأراجيف، ولم يحمّل نفسه أعباء الدرس والتمحيص، فقد لبث في الأخاديد يردد أصداء الشبهات، ويعرقل مسيرة التقويم والتسديد، وينعى علينا وعلى كل نابه ما نغني به الاستدلال النحوي، من حجج وشواهد وأمثلة نبوية مكرمة توسع الأفق وتمد الأفهام والأقلام والألسنة بالفصاحة الرائقة والبيان الواقعي الآنيّ، بعيدًا عن ضرائر الشعر وتصنع النحاة لتعابير غثيثة في التاريخ النحوي المديد.

فرحم الله ابن مالك وطيَّب آخرته ومُقامه في أعلى عِلِّيِّين، لِما خدم به سُنّة نبينا ﷺ وأزال عنها ما تكدّس في سبيلها النحوي خلال القرون، من تخرصات وافتراضات ومفتريات، ونقّس عن العربية ما كانت ترزح فيه، وأضاء للناس منارات تهديهم بين ظلمات الرفض والدس والتضليل. فلقد فتح أعين الناس وقلوبهم للخوض في غمار البحث والتنقيب، ليكتشف كل منهم ما يسدد خطاه ويزيل عنه ذلة التقليد.

ومع ذلك، فلسنا نزعم أن صنيعه هذا صبغ الدارسين والباحثين بالألوان التي تلبّسها، فصاروا نماذج عن شخصيته الاحتجاجية. نعم لسنا ندعي هذا، ولا نقدّر جهوده لمثل هذا الزعم المتبادر، بل لأنه اقتحم المتاهات بجرأة وخبرة،

وشجع العقول على التفتح والاختبار، فكان منها ما يقرب منه كثيرًا أو قليلاً، ويهز صرح الأباطيل والتُّرّهات بتجارب احتجاجية نبوية، تعلي منارة البحث العلمي، وترمم ما خلفته القرون من تقصير قدماء النحاة، وتخاذل أنصار ابن الضائع وأتباعه في المسيرة النحوية.

لقد ضيع هذا المرجِف أجيالاً من النحاة، وصرفهم عن جادة الصواب، بما أثار من العجاج والأضاليل، فمنهم من نجا بجلده يواجه الحقائق بجد واقتدار، ومنهم من لبث يجتر مقولات باطل الأباطيل. ونحن قد ساهمنا مع بعض الزملاء بمقولات ودراسات وأبحاث وأعمال في إثارة القضية من جديد، لتبديد الظلمات وإدحاض بعض الأراجيف وكشف شيء من سحب المثبطات، فوجّهنا الأنظار إلى سبل الصواب، وشجعنا على متابعة السعي في توظيف الأحاديث الشريفة، لخدمة الدرس النحوي الكريم، ولغة القرآن العظيم. فعسى أن نكون قد طمسنا معالم التُّرّهات المصطنعة، وضيّعنا صاحبها وصانعها ومَن لفّ لِفّه, وجعلنا أراجيفه في مَضيَعة من ألوان ما نَشر في التاريخ النحوي.

أما الدراسات والأبحاث التي نشرها زملاؤنا الأكارم ومن قبلهم في هذه السبيل فقد وضعت القضية في قفص الاتهام، وراحت توجه إليها أحكام الاستحقاق للتهم آونة، وأصابع التبرئة أحيانًا، مع أكف الضراعة والاستعطاف إلى الجمهور الكريم. وهكذا لبثت القضية أربعة عشر قرنًا على تلك الحال في صفوف الفئات المترافعة، تنتظر البتّ النهائي بين شقاشق اللسان وتقاطع الأفهام، دون أن تجد ومضة أمل أو رجاء،[٤٩] وكادت تُطوى في سجل مجاهيل الختام وتيهاء الاتهام.

(٤٩) الاحتجاج ص ٢١٤.

ذلك لأن الباحثين والدارسين الكرام جعلوها قضية جدلية تتقارع فيها المقولات والحجج والأدلة والبراهين، وكأنهم أرادوها أن تبقى حبيس القفص تتلفت يمنة ويسرة وشمالاً وجنوبًا، بين جدران المراحل البدائية والجزائية والجنائية والاستئناف والتمييز، كما فُرض علينا في قاعات القضاء المستورد، إلى يوم يبعثون. ومن ثَم اضطربت المسألة في نفوس الناس، وصار لديهم إحساس بأنها قضية ميئوس منها، ولا خلاص لها من الجدل العقيم. فلا حاجة إلى متابعة ما سيكون في شأنها.

وفي هذه الدُّوّامات المتلاطمة، ما استطاع واحد من النظّارة أن يدخل قوس العدالة بحميّة ووفاء، ليختم أفواه المترافعين، ويقطع قول كل خطيب بوضع الحكم العملي، وينقذ سنّة الرسول ﷺ من أروقة القضاء وقاعات الجدل والخصام، والاستعطاف والرشوة والشهادات المصنوعة، شأن ما نعرفه اليوم في محاكم بلاد المسلمين عامة، من أنظمة قضائية مستوردة بالقهر والتهريب، هي مقابر حتمية للقضايا، ومنابر ابتزاز وسمسرة وتزوير وظلم وتعسف وتحطيم لكل نصفة وعدل وضراعة ورجاء.

وهكذا بقيتْ أحاديث النبوة المقدسة في أتُّون الجدل النظري، تتوقع مناظرات ومناظرات من دون حل نهائي مبرم. ولذلك اندفعتُ بين الصفوف، فقطعتُ على إخوتي الأكارم بلسان الابن البارّ سلاسل جلساتهم، ونشرت منذ بضع عشرة سنة مقالة، أهزُّ بها مغاليق البصائر والأسماع والأبصار، للتدبر والهداية إلى الصواب. كان ذلك في خطاب عنوانه: «افتحوا الأبواب لأفصح من نطق

بالضاد»، تناولتُ فيه الموضوع من منظور إجرائي، قطعتْ به جهيزةُ قولَ كلِّ خطيب، وقد جاء فيه ما يلي:(٥٠)

«الظاهرة اللامعة في التاريخ الإسلامي أن المسلمين، من أيام البِعثة المباركة إلى يومنا هذا، توجّهوا إلى القرآن الكريم بالعناية والحفظ والتفقه والدراسة، في الأحكام والتجويد والصرف والنحو واللغة والمعاجم... ولذلك ترى آلاف الكتب تتكاثر حتى الآن، في فلك هذا الكتاب العظيم، وتفتح آفاقًا رحيبة في ميادين الدرس والبحث والتأليف، وتشكل مكتبة قرآنية ضخمة يعتز بها العالم. ولو أنك تتبعت الدراسات الجامعية وحدها، في بلاد العرب والمسلمين، للمست حقيقة هذه الظاهرة، في مصنفات غفيرة تناولت القرآن الكريم وعلومه المختلفة، بالدرس والتصنيف والبحث والتأليف.

وفي ميادين علوم اللغة وحدها، صدرت مؤلفات متعددة، تبحث عن الظواهر الصوتية والإعرابية والصرفية والمعجمية والبلاغية، وتعالج المواد القرآنية بروح العلم والمعرفة، لتَجْلي ما يذخر به كتابنا الحبيب من كنوز لا تنفد في شتى ميادين العلوم. وقريب من هذا ما تجده منصبًّا على الشعر والنثر العربيين، للدراسة تأريخًا وفنًّا ولغة وفكرًا وتحليلاً ونقدًا ومقارنة. فالجامعات العربية والأعجمية تشغلها هذه النصوص الفنية، وتولد لديها آفاقًا شاسعة، من الموضوعات العلمية للمعالجة والمتابعة والبحث. ومن ثَمّ كان في مكتبات العالم مصنفات كثيرة جدًّا، تتناول الأدب العربي من زواياه المختلفة، وتستخرج منه نتائج كريمة طيبة.

(٥٠) انظر ص ٨ من صحيفة البيان الصادرة في الإمارات العربية يوم الثلاثاء ١٥من تشرين الثاني لسنة ١٩٨٨ م.

وهذا كله أمر حميد، نُكبره في الدارسين والباحثين وأساطين العلم واللغة والأدب، لأنه اهتمام بأعظم الموارد الأدبية عند العرب، وتوجيه سديد يُرغِّب في البحث والتصنيف. غير أننا إذا وجهنا الأنظار إلى الحديث النبوي الشريف، من هذه الزاوية، رأيناه أقل نتاجًا مما يستحقه ويناسب مقامه الكريم. فالدراسات الجامعية والمصنفات العلمية قليل منها يتناول الآثار النبوية في حقول اللغة، كالنحو والصرف والمعجمية والأصوات والنقد والبيان.

عجيب – والله – أن نُشغَل نحن المسلمين عن هذا المنجم الثمين الكريم، من آثار حبيبنا ومنقذنا وسيدنا وأفصح من نطق بالضاد، ونتوجه أحيانًا إلى نصوص لا يُعرف قائلها، ولا منزلته في الفصاحة والبلاغة والبيان. فلقد أجمع العلماء قديمًا وحديثًا، في الشرق والغرب، على أن الحديث النبوي الشريف هو أفصح النصوص العربية وأصحها وأبلغها، بعد القرآن الكريم. فعلامَ يكون قليل الظهور في حيز الدراسة والبحث والاهتمام والاستدلال والنقد والتقويم، لدى اللغويين والنحاة والأدباء والنقاد؟

لا نريد أن نعيد إلى الأذهان موقف بعض القدماء والمتأخرين، وانصرافهم عن الاحتجاج بما روي عنه ﷺ في مجالات النحو والصرف والبيان. فلقد انتهى ذلك كله بإقرار المعاصرين من العلماء والمجامع اللغوية العربية، أن الحديث الشريف أصح رواية وإسنادًا، وأوثق لغة وتعبيرًا، وأرفع فصاحة وبيانًا، من كل ما جاء عن العرب شعرًا أو نثرًا. وبذلك انتهت تلك المشكلة، وأصبح للنص النبوي الشريف قدسيته وعروبته وأصالته.

أضف إلى ذلك أن لهذه الآثار الغالية قيمة علمية، لا يشركها فيها نص عربي إنساني آخر. ذلك أنها تتسم بالحيوية والواقعية، واتساع صور التعبير

ومستويات المخاطبين، وتعدد لهجاتهم ومواقفهم. إنه نثر فني رفيع، يجمع ألوان الحديث اليومي العابر، في المواقف المختلفة والموضوعات الشتى، خلال بضع وعشرين سنة وبيئات متعددة، تصور حياة اللغة العملية، وتمثل أساليب العرب في التعبير الآنيّ السريع، دون تقيد بوزن أو قافية، أو تقليد قاصد لأشكال من الصور والبيان. وهذا هو منتهى ما تصبو إليه الدراسات اللغوية المعاصرة، من الواقعية والسعة والاستيعاب.

بيد أن هذا الغنى لا يعفي الباحث من واجب الدراسةالعلمية، لحياة الحُفّاظ والرُّواة وجامعي الحديث ومخرجيه، لتحديد عروبتهم أو صلتهم بالعربية، لتكون للأسانيد قاعدة صلبة، تنعكس على القيمة اللغوية للآثار النبوية الشريفة، وتوثق النتائج الصادرة عن الدراسات والبحوث، وتسوغ لنا البحث والتقويم. فلْنفتح إذًا أبواب الدراسة أمام التراث النبوي الكريم، ولْنستفد من هذا المنجم الخالد منابع بحث لا تنفد، وموارد علم لا تنضب، ولْنوجِّه أنفسنا وزملاءنا والطلاب والدارسين والمؤسسات العلمية إلى هذا الميدان الغني بالعطاء.

فالباحث في التراث النبوي سيرى عديدًا من أشكال التعبير، أسماء وأفعالاً وحروفًا وتراكيب وصِيغًا، قد استُعملت بمعان خاصة لم تشر إليها المعاجم، ولم تستوعبها مقاصد اللغويين فيها، وإن كان قد ورد بعضها في مثل «غريب الحديث» لأبي عُبيد و«الفائق» للزمخشري و«النهاية» لابن الأثير. وهي زاد وفير يغني المعاجم المتداولة، ويقدم للمُعجميِّين كثيرًا مما يتطلبونه في تاريخ اللغة وفوائت القدماء.

والدارس النحوي يرى فيه أيضًا معالم وافرة للمجالات المختلفة، وميادين غنية فيها الكثير من الخواص المتميزة، تفوق أضعاف ما نثره ابن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، وتقدم ذخرًا مِطواعًا للموضوعات من مثل:

صيغ الأفعال، وأبنية الأسماء، وجموع التكسير، وتوارد المعاني على كل منها، واللهجات المختلفة، والمصطلحات والمفاهيم المستجدّة، والدلالات المتميزة، والزمن والتعدية واللزوم والتضمين في الأفعال والأسماء، والإدغام والإظهار والقلب والبدل، ونظام الجملة، والتركيب النحوي، والبيان النحوي، وبنية الأدوات ومعانيها وعملها النحوي، والأساليب النحوية كالاستفهام والجواب والنفي والتعجيب والنهي والأمر والعطف والتوكيد... وعشرات من العناوين التي لا تحتملها هذه الأسطر الضيقة الحدود.

وبذلك نفتح للعربية ودارسيها ميادين مترامية الأطراف، ونقدم نتاجًا حريًّا بالتقدير والنماء، ونتوسل إلى النبي ﷺ بخِدمات مباركة، تحمل في طياتها قليلاً من الوفاء، وكثيرًا من الحب والولاء .

قلت هذا منذ سنينَ وسنوات، ثم عرضتُ منه قبسات، في عبارات شفهية وكتابات يدوية، فصلتها في بطاح نجد، موطن الفصاحة والبيان، ومنبِت رُعاة السُّنّة، وباشرت تنفيذ ما يوجّه إليه، فكلفت طالبًا في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية من جامعة الإمام بالقصيم، كلفته ببحث عنوانه: «أساليب التوكيد في أحاديث الموطأ»، فنال تقدير الامتياز، وكان بادرة طيبة تشجّع على المتابعة والإنجاز. وفي حفل وداعي تلك المواطنَ الطيّبة المباركة، بسطت القول في ذلك

هديّة، قدمتها إلى قيادات جامعة الإمام في القصيم، وهم يحتفلون بتكريمي أيام الوداع، قدمتها إليهم مصوغة في رجاء، أن يحققوا مضمونها بعملين اثنين:

أولهما: تشكيل لجنة من علماء الحديث والعربية، لاختيار الأحاديث التي يصح الاسشهاد بها من المصادر النبوية المطهّرة، تُجمع في كتاب متميز ميسر للتداول، خدمة للراغبين في البحث الكريم في علوم العربية، ودفعًا لاستطالات الروايات والأحكام.

والثاني: تكليف طلاب الدراسات العليا في الجامعات والمعاهد بأبحاث نحوية تأصيلاً وتحليلاً وتفريعًا وتطبيقًا، في الإعراب والصرف ومعاني الأدوات، تعتمد الاحتجاج بالحديث الشريف، لتملأ الثغرات الموروثة عن تاريخ النحو العربي.

هذه الهدية قوبلت في حينها بالحفاوة البالغة، ولم يكن عنها شيء عملي يُذكر حتى الآن فيما أعلم. فلا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم. ولما عدت إلى جامعة حلب شرعت أوجّه طلاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية إلى شق القنوات وتعبيد السبل ومد الجسور بالبحث والاستقصاء، تحقيقًا لما ابتغيته من ذلك الأمل المنشود.غير أن العقدة الضائعية الحيّانية[٥١]، كانت متأزمة مستعصية في نفوس بعض الزملاء الكرام، تحول دون موافقة المجالس العلمية على موضوعات نحوية مادتُها الحديث المشرَّف، وكانت مداولات ومحاورات ومنازعات انتهت – والحمد لله – بقبول مبدئي ضيق، على استحياء وتسليم غير نهائي.

(٥١) أي: المنسوبة إلى ابن الضائع وأبي حيان.

ثم قدّمتُ إلى مجلس الهيئة التعليمية، في كلية الآداب، اقتراحًا للسماح بتوظيف الحديث النبوي الكريم في الدراسات النحوية واللغوية، فكان إقرار مبدئي أيضًا بعد مداولة ودّيّة وحوار لطيف، مع رفعٍ لذلك إلى المجالس الجامعية والوزارية لإبداء الرأي. وقد مرّ الموضوع بين تلك المجالس، بعون الله، مرْضيًّا مقرَّرًا، وجاءت بذلك موافقة وزارة التعليم من دمشق مشكورة، ممهورة بالتقدير والاحترام، لِما هي عليه من الريادة في التعريب ورعاية عروبة اللسان وما يتعلق بها، من واقع حقول التعليم والإعلام والإعلان والتوجيه.

وبهذا فُتحت لنا الأبواب على مصاريعها، وأُطلق لنا العِنان، لنقوم بواجبات السُّنّة المشرّفة، في ميادين اللغة والإعراب والصرف والأصوات والمعجمية. وقد تسنّى لي أن أُشرف على أبحاث كثيرة في الميدان النحوي، قام بها طلاب من مختلف المراحل الدراسية العليا، وكان منها حتى الآن:

النحاة والحديث الشريف حتى القرن التاسع، أسلوب النداء في صحيح البخاري، الجموع في أحاديث الموطأ، أساليب اللزوم والتعدية في الأحاديث القدسية، أسلوب الاستفهام في أحاديث الموطأ، الحديث النبوي الشريف في معجم العين، معاني الحروف الجارة في اللؤلؤ والمرجان، الاستشهاد بالحديث في معجم «الصحاح»، مواقع الاعتراض النحوي ومقاصده في أحاديث الموطأ – دراسة تطبيقية، الصفات اللغوية في أحاديث صحيح مسلم صيغة ووظيفة ورتبة، الأفعال الناقصة في صحيح البخاري دلالة وتركيبًا وعملاً – دراسة تطبيقية، التركيب النحوي في سنن النَّسائي.

وهكذا اخترقنا بعون الله ﷻ حجب النزاع والخصام، بين أصحاب الجدل والتمحل والتعسف والحجاج، ودخلنا حَرَم العمل الكريم، بإنتاج عملي

مبارك، كان لنا فيه الريادة والاستكشاف، وشجع الزملاء في قسم اللغة العربية على المتابعة والولاء، فكان منهم إنتاج أو إشراف على عدة أبحاث من مثل:

الجملة في أسلوب القصّ النبوي – أحاديث البخاري نموذجًا، التركيب اللغوي في الحديث الشريف فيما اتفق عليه الشيخان، جوامع الكلم، غريب الحديث وأثره في علوم اللغة والبلاغة، الحديث النبوي في المعجم العربي حتى نهاية القرن الرابع، الحديث النبوي في المعجم العربي من بداية القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع، الاحتجاج بالحديث النبوي في شروح ألفية ابن مالك، الصورة الفنية في الحديث النبوي الشريف.

لقد كان زملاؤنا الأكارم، منذ القرن الخامس، يطرقون باب الموضوع، بعضهم حبيس في الداخل وبعض طليق من الخارج، ويقفون محجوبًا بعضهم عن بعض متحاورين متخاصمين، حتى مضى عليهم ثمانية قرون ونيّف، وهم في شقاق واتهامات بالتجهيل والقصور والعدوان. ولم يستطيعوا القيام بحركة واحدة تبشر بشيء من الحل، للمعضلة التي اصطنعوها، وداروا من حولها يثيرون الجزئيات المتناقضة، ويلهبون عقول الناس بالحجاج والمقولات المبنية على ما اصطنعوه من الأوهام.

أما نحن فقد يسر لنا الله ﷻ أن ندفع الباب ونزيح الفريقين ونقتحم الميدان الملتهب، لنطفئ شعلة الخلاف والشقاق، وننزع فتائل الخصام والاتهام، فاستقبلتنا السُّنّة المشرَّفة بوجهها المتألق الإشراق. وبذلك أصبحت السبيل معبدة ميسرة سالكة، لكل محب باحث أو دارس. ثم شرعنا عمليًّا بعون الله ﷻ ننفذ

ما نادينا به وفتحنا أبوابه، فأنجزنا عددًا كبيرًا[٥٢]، من الأبحاث العلمية المتقنة سردنا عناوينها قبل قليل، وهي نماذج ضافية يجد فيها الزملاء تطبيقات موضوعية، تساعد على تعميق الخطوط المرسومة، وتحقق ما عجزتْ عنه القرون العشرة، بما فيها من الأعلام والعلماء وأساطين المعرفة.

وكأن ما أصدرناه من نداء وأجريناه من أعمال تجاوبت أصداؤه في أسماع الباحثين، والمشرفين على الدراسات العليا ببعض الجامعات العربية، فتوالت أبحاث طيبة تحقق ما دعونا إليه، من نحو: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، الدافع الحثيث إلى استشهاد النحاة بالحديث، دلائل التوثيق المبكر للسُّنّة والحديث، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين.

* * *

على أنه لا بد من الإشارة أخيرًا إلى تحفّظ جدير بالاهتمام، وهو أن ما يعتمد في هذه الأبحاث من الأحاديث يجب أن يقتصر على ما جاء في «**الصحاح**» وأمثالها من مصادر السُّنّة المشرَّفة، لما جرى في اختيارها من الدقة العلمية والوسائل العملية لتلقي اللفظ والمعنى، كما ذكر الفيومي والشاطبي والدماميني والحلبي وغيرهم من المتأخرين والمعاصرين لنا.

(٥٢) هذه الجهود الطيبة سُجلت، لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة حلب، سبقًا منهجيًّا في ميادين البحث اختصْت به وحققتْه، كما كان لها من قبل السبق في أبحاث تتناول الأدوات النحوية والموضوعات الصرفية أيضًا. كان ذلك كله بفضل ما يسره الله على يديّ، وله الحمد والشكر على كل حال.

أما ما جاء في غيرها، من كتب: الأدباء والوعّاظ والقصاصين والمتصوفة، أو ما يجري تداوله في المجالس والمنتديات والمؤتمرات والندوات والمطارحات ومنابر الخطابة والوعظ والتعليم على غير تحرٍّ للرواية المطهّرة، فهو ذو شأن آخر يقتضي التثبت والتحقيق قبل إدراجه في عداد الموثقات.

ولقد أغفل المثبطون هذه الحقائق الموضوعية في قيود روايات الحديث، وخلطوا بين مستويات الأحاديث عامّة، ليُلقوا بترّهاتهم الضبابية المضلِّلة. وكلنا يعلم أن ما دخل النصوص النبوية من وضع أو تصرّف أو تغيير في المصنفات العامّة تجنب المحدّثون مزالقه، وأسسوا مناهجهم في التلقي والنقد والاختيار، وحدّدوا مصادرهم في الرواية – وهم أعلم بها – ليؤخذ عنهم من مقولات النبوّة ما هو صحيح موثق، ويترك ما كان فيه علة أو شذوذ أو تصرف شخصي بقصد أو بدونه، وهي مجموع مصنفات غفيرة، تبيّن المنزلة الحقيقية لكل نص منها بالأدلة العلمية المقرّرة.